باختصار

المرأة والسلام والأمن

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ عماد كريم

المسألة

تُعتبر مشاركة المرأة في السلام والأمن أمراً أساسياً لبناء السلام المستدام في لبنان. واعترافاً بذلك، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000. وقد اعترفت الحكومة اللبنانية بذلك في عام 2019 لدى إقرار أول خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن، حيث وضعت مجموعة ملموسة من الالتزامات فضلاً عن خارطة طريق للعمل. وفيما يسعى لبنان للتعافي من أزماته المتعددة – بينها الانفجار الأخير في بيروت، تتحوّل خطة العمل الوطنية 1325 الى إطار عمل محوري للسلام والاستقرار. وتقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهود الأمم المتحدة في لبنان لضمان مشاركة المرأة في المداولات المتعلقة بالسلام والأمن الوطنيين، وذلك بالشراكة مع مجموعة من شركاء الأمم المتحدة ومع الحكومة والمجتمع المدني.

منذ اندلاع الحرب الأهلية في عام 1975، شهد لبنان صراعات مسلحة وعمليات غزو واحتلال، ولا يزال يعاني من انعدام الأمن في الخارج والداخل، ومن المصاعب الاقتصادية، والاضطرابات السياسية التي تسهم في زيادة التقلبات وعدم الاستقرار. وحتى الآن، بقيت المرأة مستبعدة إلى حدّ كبير من هيكلية السلام والأمن في لبنان. فعلى سبيل المثال، لم تكن المرأة حاضرة في اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في عام 1991 أو حتى في أي حوارات وطنية لاحقة، كما تبقى ممثلة بشكل محدود جداً في مؤسسات الأمن القومي. ولا تشكّل حصة المرأة في المجلس النيابي سوى 4.6 في المائة، علماً أنه الهيئة القيادية في صنع القرار حول قضايا السلام والأمن في البلاد.

بعد مرور 25 عاماً تقريباً على انتهاء الحرب رسمياً، لا يزال الشعب اللبناني ضحية العنف السياسي الذي يتّخذ في المقام الأول شكل اشتباكات مسلحة محلية وصراعات عنيفة واسعة النطاق. وما يجعل هذه الاضطرابات ممكنة هو وجود أرض خصبة تتّسم بالمظالم والخوف المتبادل بين الطوائف، والفساد المستشري والمؤسسات المختلّة. وتفاقم هذا الوضع نتيجة وجود أعداد كبيرة من النازحين السوريين في لبنان.

ومع مرور الوقت، بدأت تظهر مساحات جديدة لإعادة النظر في الماضي، وخلق رؤى جديدة للحوكمة، والتفاوض لإقامة تحالفات وعلاقات جديدة. وما سرّع ذلك هي الاحتجاجات الحاشدة التي اندلعت في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، حيث نزل الناس الى الشوارع ليطالبوا بالتغيير متجاوزين انقساماتهم الدينية والجغرافية. وقد أتى انفجار بيروت في 4 آب/أغسطس ليعزّز الاتفاق الواسع حول الحاجة إلى التغيير.

ويجري كل هذا على خلفية أزمة اقتصادية، وصفها الخبراء بأنها الأسوأ في تاريخ لبنان الحديث، وزادتها حدّة جائحة كوفيد-19. أما الأزمة السياسية التي بدأت تظهر ملامحها في تراجع قيمة العملة والنقص فيها والتضخم قبل 17 تشرين الأول/أكتوبر، فقد تعمّقت نتيجة الأزمة السياسية، مما زاد من حدّة دورة الأزمة السياسية والاقتصادية.

خلال هذه الأزمنة غير المسبوقة في لبنان، يوفر برنامج المرأة والسلام والأمن وخطة العمل الوطنية اللبنانية 1325 إطار عمل حاسماً للاستجابة للأزمة الاقتصادية في البلاد ولجائحة "كوفيد19-". تعطي خطة العمل الوطنية 1325 الأولوية للاحتياجات الجنسانية للنساء

والفتيات في أوقات الأزمات والأوبئة والنزاعات.[1] أما تنفيذها الذي يشمل مجالات بينها الوساطة والحوار، والوقاية من الصراعات، والقضاء على العنف القائم على نوع الجنس ودعم الاستجابة للأزمات الاقتصادية، فهو أمر ضروري للسلام والاستقرار في لبنان.

استراتيجيتنا نحو التغيير

يتألف عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان من خمسة فروع:

1. **دعم السياسات والمساعدة التقنية:** تقديم الدعم للحكومة اللبنانية، ولا سيما من خلال الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، لتنفيذ خطة العمل الوطنية 1325 عبر برنامج مشترك تديره هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، يتألف من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). ومن خلال ذلك، تواصل هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة دعم الحكومة اللبنانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية، والإبلاغ عنها، ورصد وتقييم التقدم المحرز بشأنها فضلاً عن النتائج. كما تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة من خلال الدعوة إلى عقد اجتماعات مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن الإصلاحات القانونية المتعلقة بقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية المدنية. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً دورها التنسيقي ضمن فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالمرأة والسلام والأمن لضمان استجابة منسقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

2. **التحليل والمعرفة:** إنتاج تحليل محدّث ودوريّ حول تأثير عدم الاستقرار على حقوق المرأة، والدور الذي تلعبه المرأة في إطار سياق أوسع للسلام والأمن في لبنان. وقد اشتمل ذلك على إنتاج تحليل دوريّ حول دور المرأة في احتجاجات لبنان في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتحليل لتأثير الأزمة اللبنانية في عام 2020 على المساواة بين الجنسين.

3. **الوساطة والحوار:** دعم عملية زيادة مشاركة المرأة في جهود الوساطة المحلية للحد من التوترات المجتمعية وتصميم وتنفيذ آليات الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات، وذلك بالتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ومن خلال هذا العمل، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إنشاء مجموعات وساطة محلية من النساء تقوم بقيادة الجهود المجتمعية لحل النزاعات من خلال تعزيز الحوار والتفاهم كأدوات للسلام. وفي الوقت نفسه، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع نساء من الأحزاب السياسية ونساء من حركة احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 2019 لدعم الحوار وبناء الثقة. واستكمالاً لهذا العمل، ستنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة شبكة وطنية من الوسطاء من النساء لتبادل الخبرات واقتراح حلول شاملة لصنع السلام على الصعيد الوطني.

4. **المصالحة:** دعم جهود المصالحة الوطنية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة، على جمع وتوثيق الجرائم الجنسانية الناجمة عن الحرب الأهلية، ودعم جماعات المصالحة بقيادة المرأة من أجل تعزيز مساحات النقاش بشأن الماضي. ويهدف هذا العمل إلى تعزيز اعتماد نهج شمولي في التعاطي مع الماضي من خلال التركيز على معالجة النزاعات على المستويين الفردي والهيكلي بغية تغيير المواقف والمعتقدات والقيم الفردية والمجتمعية وإعادة بناء العلاقات من أجل تحقيق السلام المستدام.

5. **دعم الحماية وسبل العيش:** دعم مسألة تعزيز حماية النساء والفتيات من خلال توفير خدمات متعددة القطاعات ذات جودة عالية وزيادة الوعي، مع ربطها بسبل كسب الرزق والدعم النقدي. وإذ يرتبط هذا العمل بتنفيذ خطة الاستجابة للأزمات في لبنان، يجري تنفيذه بالشراكة مع المنظمات الوطنية ويقدم الخدمات للنساء والفتيات - من لبنانيات ولاجئات فلسطينيات وعاملات منازل ومواطنات مقيمات في جيوب لبنانية مهمشة. وفي عام 2019، تم الوصول إلى 1900 امرأة من خلال تدريبهن على المهارات وفرص العمل، وتلقت 1500 امرأة خدمات الحماية والتدريب. لمزيد من الاطّلاع على هذا الموضوع، أنظر موجز هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان حول عملها في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة.

نظرية التغيير

إذا تم إيجاد بيئة تمكينية لتنفيذ الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن؛

1 لمزيد من المعلومات حول كيفية استجابة خطة العمل الوطنية 1325 للأزمة الاقتصادية في لبنان ووباء كوفيد 19-، يُرجى الاطلاع على: برنامج الأمم المتحدة للمرأة، المرأة والسلام والأمن في لبنان: أداة رئيسية لدعم التعافي من الأزمة الاقتصادية ووباء كوفيد - 19 في لبنان، حزيران/يونيو 2020، متاح على الموقع: https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/07/policy-brief-women-peace-and-security-agenda-in-lebanon

إذا شاركت المرأة في عمليات صنع القرار المتعلق بمنع الصراع وإدارته وحله؛

إذا تم ضمان سلامة النساء والفتيات من الناحية الجسدية والصحة العقلية، وأمنهن الاقتصادي؛

إذا احتُرمت حقوق الإنسان الخاصة بهن، وتمّت تلبية احتياجاتهن الخاصة في عمليات بناء السلام والانتعاش؛

عندئذ سيسود السلام في لبنان والمساواة بين الجنسين؛ لأن الأدلة أظهرت أن المرأة هي محرك للسلام والأمن، وأن المجتمعات الشاملة للجميع مرشحة لأن تكون مستقرة، وأن أوضاع ما بعد النزاع هي فرص للتصدّي للحواجز الكامنة في عدم المساواة بين الجنسين.

الانجازات التي تحقّقت حتى الآن

- تمّ دعم عملية وضع وإقرار خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن المرأة والسلام والأمن (أيلول/سبتمبر 2019) ودعم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية لإنشاء آليات للتنفيذ والإبلاغ؛
- تمّ تشكيل مجموعات وساطة محلية مؤلفة من النساء في جنوب لبنان وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تديرها الأونروا في لبنان، تعمل على توسيع قنوات الحوار في المجتمعات المحلية المعنية وتحديد أولويات العمل المشتركة.

شراكات من أجل التغيير

الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة للسكان، وغيرها.

الحكومة اللبنانية: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومجلس النواب، والهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً، والبلديات.

منظمات المجتمع المدني: الأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام، وشبكات الوساطة الإقليمية والدولية، وقادة المجتمعات المحلية، والجماعات الشبابية والجامعية، وجماعات حقوق المرأة، ومنظمات تقديم المساعدة القانونية وخدمات الدعم.

مصدر الصورة @هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ عماد كريم